

توقعات السوق الأسبوعية

Mai 2016 8 - 2

3 ص	اقتصاديات	رفع لمرة وحدة على سعر فائدة الاحتياطي الفدرالي في 2016 – بيتر روزنستريتش
4 ص	اقتصاديات	اليابان: توجل الماضي في مزيد من التحفيز – يان كويلين
5 ص	اقتصاديات	الدولار الأسترالي يتدهور عقب فقدان خام الحديد لقوته – آرنود ماسيه
6 ص	اقتصاديات	البنك المركزي الروسي يفوت فرصة تخفيض سعر الفائدة الرئيسية الخاصة به – يان كويلين
7 ص	اقتصاديات	الاقتصاد السويسري يستقر - آرنود ماسيه
8 ص	مواضيع وأفكار رئيسية للتداول	النفط يرتفع
	إخلاء مسؤولية عن المخاطر	

لا تزال توقعات الاحتياطي الفدرالي تشير إلى رفع الفائدة مرتين في ٢٠١٦ ولكننا نستبعد ذلك. المشكلة تمكّن في أنه: في حال تبين أن توقعات رفع أسعار الفائدة مرتين كانت دقيقة، سوف يحتاج الاحتياطي الفدرالي على الغور إلى تقديم إشارة على أن رفع سعر الفائدة في يونيو أمر ممكن وإلا فإنهم سوف يخاطرون في دفع السوق إلى تقلبات شديدة. تستند وجهة نظرنا هذه جزئياً على فقدان الثقة في موضوع التعافي في الولايات المتحدة/ على الصعيد العالمي ولكنها تستند بشكل أكبر على مسارات السياسة المحتملة التي تغطي بشكل أكبر.

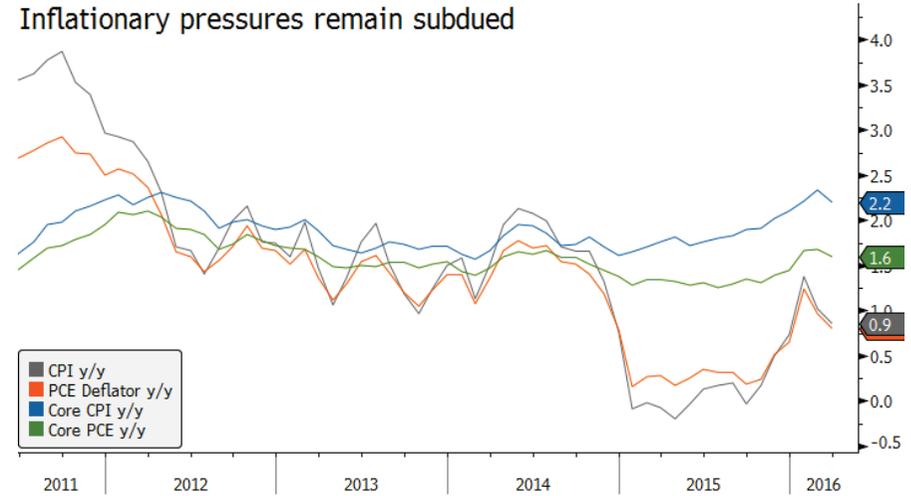
من المستبعد أن ينطلق بنك الاحتياطي الفدرالي بسرعة في عمليات رفع متعددة لأسعار الفائدة في اجتماعات متتالية حيث تشير البيانات إلى مسار متريث و "وتدرجي" في تشديد السياسة. هذه يشير إلى أن الإستراتيجية المتاحة سوف تكون رفعا على سعر الفائدة من ثم فترة توقف. لذلك من أجل دفع سعر الفائدة المستهدف لأموال الاحتياطي الفدرالي بأمان نحو ١.٠% في ٢٠١٦، يجب أن يكون اجتماع يونيو فاعلاً. اجتماعات يوليو وسبتمبر خيارات أقل مثالية لتحفيز إجراءات على مستوى السياسة بشكل متقلب. سيكون اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) في ٢٦ - ٢٧ يوليو عالماً بين المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري والديمقراطي إلى جانب أسبوع قبل الاستفتاء الحساس بشأن استفتاء "خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي". اجتماع ٢٠ - ٢١ سبتمبر قريب من الانتخابات الرئيسية الأمريكية حيث أن أي تعديل من شأنه أن يخلف تبعات سياسة كبيرة وبالتالي سيعتبر القرار سياسياً.

ما لم نرى تسارعاً في وتيرة معدل التضخم نحو الارتفاع والذي من المحتمل أن يتحرك جراء ارتفاع أسعار النفط، أو دليل على أن سوق الإسكان في الولايات المتحدة أصبح غير مستقر، سوف نشهد رفعاً واحداً على سعر الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساسية في ١٣ - ١٤ ديسمبر أو ربما اجتماع ١ - ٢ نوفمبر. نظراً إلى الغموض في بيانات الولايات المتحدة نحن لا نرى بأن بنك الاحتياطي يخاطر بمصادقته لكي يحرز تقدماً في السوق وقفزة في يونيو. نحن لا نزال على توقعاتنا الهبوطية بشأن الدولار الأمريكي وننظر إلى التراجعات على أنها فرصة للتحميل على عملات السوق الناشئة والعملات المرتبطة بالسلع الأساسية. كانت التقلبات الضمنية للعملات الأجنبية في هبوط في الأيام الأخيرة على نحو ينم عن الكثير وراء ذلك. في حال ثبت بأن وجهة نظرنا صحيحة، عندها سيكون لا يزال أمامنا خمسة أشهر قوية للتداول بالمناقلة بالوقود.

+

عززت النتائج التي تمخضت عن اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) الأسبوع الماضي وردة فعل السوق لاحقاً، بما في ذلك موجة البيع بسعر منخفض التي تعرضت لها السندات والدولار الأمريكي، اعتقادنا بأن بنك الاحتياطي الفدرالي سوف يرفع أسعار الفائدة بواقع ٢٥ نقطة أساسية لمرة واحدة في ٢٠١٦. نحن نرى بأن الاحتمال الأكبر لرفع سعر الفائدة سيكون في ديسمبر واحتمال أقل بقليل لرفع على سعر الفائدة لمرة واحدة في نوفمبر. من حيث معدلات التبادل التجاري، هذا يشير إلى أن موضوع تناقض السياسة النقدية سوف يتضاءل أكثر فأكثر. كان الموقف العام في اجتماع لجنة السوق الفدرالية المفتوحة (FOMC) حذراً من حيث الأوضاع على الصعيد المحلي والدولي. في حين أن بنك الاحتياطي الفدرالي لم يغلق الباب أمام رفع على سعر الفائدة في يونيو، يشير الرجوع المستمر إلى مخاطرة الهبوط على مستوى التضخم إلى جانب التباطؤ في النشاط الاقتصادي الأمريكي (والغموض المستمر المحيط بالساحة الدولية) إلى أن الوتيرة البطيئة لضغوطات الأسعار قد خفضت التوقعات (يمكن إدراك ذلك من الانخفاض في أسعار العقود لأجله للأموال الفدرالية).

Inflationary pressures remain subdued



اقتصاديات

اليابان: توجل الماضي في مزيد من التحفيز

صرح صناع السياسة اليابانيون في الوقت الراهن إلى أن المستوى المستهدف لمؤشر أسعار المستهلك (CPI) عند ٢% سيتم تحقيقه بحلول السنة المالية ٢٠١٧. ثانياً، وفي ظل حالة الغموض والتوترات العالمية، يجذب الين الياباني المستثمرين بسبب حالة الملاذ الآمن الخاصة به، وثالثاً، البيانات المحلية الأخيرة هي الأخرى مثيرة للقلق، ولا سيما أن قراءة مؤشر أسعار المستهلك (PMI) لشهر إبريل قد انخفضت إلى ٤٨.٠ من ٤٩.١ الشهر السابق. هبط مؤشر النشاط الصناعي الثالث إلى ٠.١% في فبراير. كما هبطت قراءة مؤشر النشاط الصناعي الإجمالي بنسبة ١.٢% مؤخراً.

الوقت، والوقت والوقت ...

في المؤتمر الصحفي الذي عقد عقب قرار سعر الفائدة، صرح كورودا بأن البنك المركزي بحاجة إلى مزيد من الوقت لتقييم أثار أسعار الفائدة السلبية. من ناحية العملة، يزداد الين الياباني قوة أمام العملة الخضراء ويتجه الزوج في الوقت الحالي نحو المستوى ١٠٧. لا يزال الين الياباني أكثر قوة مقابل العملة الخضراء مقارنة بما كان عليه في بداية هذه السنة عندما كان يتحرك الزوج قرب ١١٨/١٢٠.

الين الياباني سوف يستمر في الارتفاع حتى اتخاذ خطوات إضافية

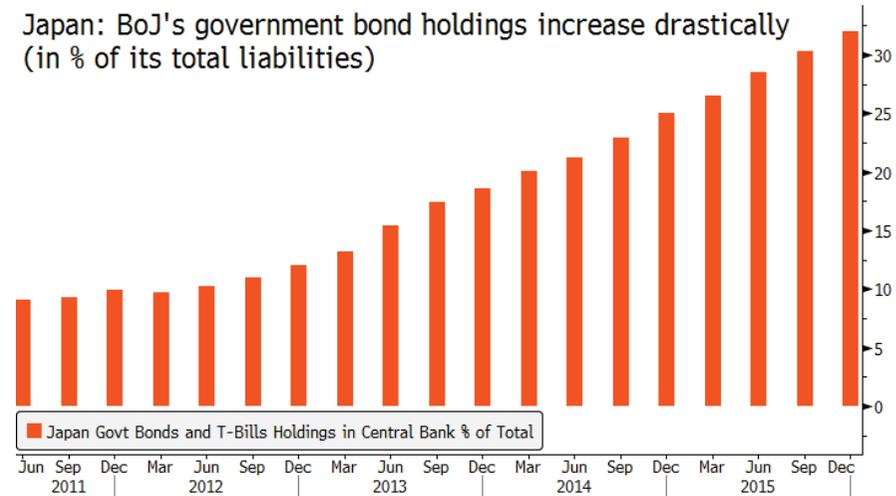
هناك احتمال جيد أن نهج الانتظار والترقب للبنك المركزي الياباني (BoJ) من شأنه أن يقود الين الياباني نحو المستوى ١٠٠. كما أن التناقض في السياسة النقدية بين الاحتياطي الفدرالي والبنك المركزي الياباني يعتبر من المحركات الرئيسية لسعر تداول الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني (USDJPY)، ولكننا نعتقد بان مسار الولايات المتحدة نحو رفع أسعار الفائدة موجود فقط، في الوقت الحالي على الأقل، في أذهان أعضاء الاحتياطي الفدرالي. في الوقت الراهن، نحن نرى بأنه لن يكون هناك أي تحفيز إضافي حتى بعد مرور صيف هذا العام. ما يمكن أن يدفع البنك المركزي الياباني (BoJ) في غضون الأشهر القليلة المقبلة نحو مزيد من التحفيز هو بطء اقتصادي أكثر عمقاً فقط. لهذا السبب نحن باقون على التوقعات الهبوطية لزوج الدولار الأمريكي مقابل الين الياباني (USDJPY) في أفق المدى المتوسط على وقع الغموض المتزايد في الولايات المتحدة. عند ذلك سيكون البنك المركزي الياباني (BoJ) مداناً على المزيد من التيسير. المحافظ كورودا وعلى الرغم من موقف التريث الحالي، سوف يعود قريباً إلى سلوك دراغي رئيس البنك المركزي الأوروبي (ECB) "مههما كلف الأمر".



تحتاج أسواق الأسهم اليابانية إلى مزيد من النقد حيث شهدت أسواق الأسهم اليابانية تدهوراً الخميس الماضي. أغلق كل من مؤشر نيكى وتويكس تداولهما في منطقة سلبية على نحو كبير، لتسجل خسائر بنسبة أكثر من ٣%. السبب الرئيسي وراء ذلك ببساطة هو: أنه لن يكون هناك زيادة في الضخ الحالي من البنك المركزي الياباني. بقي سعر الفائدة على الودائع دون تغيير عند ٠.١% وأعلن المحافظ كورودا بأن المستوى المستهدف لمشترياته من الأصول سيبقى ٨٠ تريليون ين سنوياً. قرر البنك المركزي الياباني عدم إضافة تحفيز إضافي على الرغم من البيانات الضعيفة مؤخراً وقامت الأسواق المالية بتعديل توقعاتها هبوطياً بشأن الأسواق اليابانية.

الاقتصاد الياباني مستمر في تقديم آمال زائفة لنا. بداية، نضال البنك المركزي الياباني (BoJ) في مواجهة الانكماش الاقتصادي يبدو أنه لن ينتهي والطرح المفاجئ لأسعار فائدة سلبية في يناير لم يتمخض بعد عن دعم للتضخم.

Japan: BoJ's government bond holdings increase drastically (in % of its total liabilities)



اقتصاديات

الدولار الأسترالي يتدهور عقب فقدان خام الحديد لقوته

ارتفاع خام الحديد يستنفذ قوته

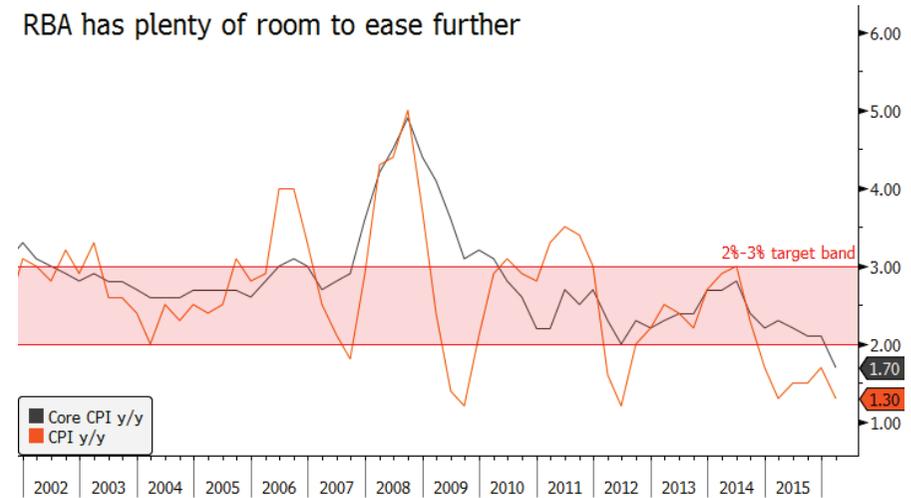
مع ذلك، نحن نرى بأن الارتفاع في أسعار خام الحديد لن يمتد أكثر إذ لا يوجد أي مبرر لمزيد من الارتفاع. في الواقع استمرت مخزونات موانئ خام الحديد بالارتفاع بشكل ثابت خلال الربع الأول في حين واصل إنتاج خام الصلب انخفاضه. يشير هذا الوضع إلى أن الارتفاع في خام الحديد كان يعزى في المقام الأول إلى التكهنتات الكبيرة بشأن السوق المستقبلية وأنه لا يوجد ما يبرر مستوى الأسعار الحالي. إضافة إلى ذلك، لا يزال قطاع الإنشاءات الصين الذي يعتبر واحداً من أكبر القطاعات المستهلكة للصلب، في حالة ركود على الرغم من الإشارات السابقة على الانتعاش. وبناء عليه نحن نتوقع أن يحدث تصحيح على أسعار الحديد على الجانب الهبوطي حيث يقوم المضاربون بسحب الأرباح إلى أوطانهم. القيام بذلك من شأنه أن يضيف ضغوطات على الاقتصاد الأسترالي أكبر مصدر في العالم لخام الحديد (٥٠٪ من إجمالي الإنتاج العالمي).

في ظل تلك الظروف سوف يتعرض الدولار الأسترالي لضغوطات متجددة. مع ذلك، الأمر الوحيد الذي يمكنه أن يؤجل أي تصحيح في الدولار الأسترالي هو: البنك الاحتياطي الفدرالي. في واقع الأمر، تضائل التوقعات بشأن رفع سعر الفائدة في الولايات المتحدة من شأنه أن يحافظ على انخفاض الدولار الأمريكي، وهذا من شأنه أن يساعد أسعار السلع الأساسية وبالتالي عملات السلع الأساسية. من جهة أخرى، بيانات التضخم الأخيرة المخيبة للآمال (للاغاية) من أستراليا - معدل فائدة سلبي على أساس ربع سنوي في ربع السنة الأول من عام ٢٠١٦ (-٠.٢٪) على أساس ربع سنوي أو ١.٣٪ (على أساس سنوي) - من الممكن أن تحفز بنك الاحتياطي الأسترالي (RBA) على مزيد من التيسير على سياسته النقدية لدعم مستوى الأسعار. بوجه عام، نحن نتوقع بأن يشهد الدولار الأسترالي تصحيحاً نحو الهبوط، حيث سيكون المستوى التالي المستهدف عند ٠.٧٤ دولار أمريكي.

الدولار الأسترالي يسجل ارتفاعاً بنسبة ١٢٪ منذ يناير

عاش الدولار الأسترالي أجواء ارتفاع جميلة منذ بداية السنة على خلفية تراجع توقعات رفع السعر الفائدة في الولايات المتحدة والارتفاع في أسعار السلع الأساسية، ولا سيما خام الحديد والذهب وخام النفط. قفزت أسعار خام الحديد لتصل إلى ٦٠٪ منذ بداية السنة حيث كانت معظم العقود الآجلة السائلة في بورصة دايلان للسلع الأساسية تتداول عند ٥٠٠ يوان صيني للطن المتري الواحد وهذا يساوي تقريباً ٧٤ دولار أمريكي في مستوى هو الأعلى منذ يناير ٢٠١٥. كانت موجة التفاؤل بشأن أفق التوقعات الصينية هي واحدة من الأسباب الرئيسية وراء هذه الزيادة الحادة في أسعار خام الحديد. الذهب في طريقه إلى اختبار ارتفاعه في السنة الماضية عند ١.٣٠٧ دولار أمريكي للأونصة حيث يحتمي المستثمرون من الأسواق المالية العالية التقلبات، في حين أن أسعار النفط تتعافى أخيراً حيث يتداول خام برنت قرب ٤٦.٥٠ دولار أمريكي للبرميل.

RBA has plenty of room to ease further



اقتصاديات

البنك المركزي الروسي يفوت فرصة تخفيض سعر الفائدة الرئيسية الخاصة به

واصل الروبل الروسي الارتفاع منذ وصوله إلى أدنى مستوى له من أي وقت مضى مقابل الدولار الأمريكي في مطلع يناير. في ذلك الوقت، كان بالإمكان صرف أكثر من ٨٢ روبل روسي مقابل ورقة دولار أمريكي واحدة. في الوقت الحالي، سجل سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الروبل الروسي (USDRUB) ضعفاً ما دون ٦٥، حتى أن هناك المزيد من الضغوطات الصعودية من شأنها أن تستمر في ظل استمرار الارتفاع القوي في أسعار النفط. التوقعات بشأن عائدات النفط الروسية أكثر إيجابية على الرغم من تخمة العرض العالمي. التوقعات بزيادة الطلب على النفط خلال السنوات المقبلة والمخاوف من ذروة الإنتاج النفطي هي ما يحرك الارتفاع في أسعار السلع الأساسية.

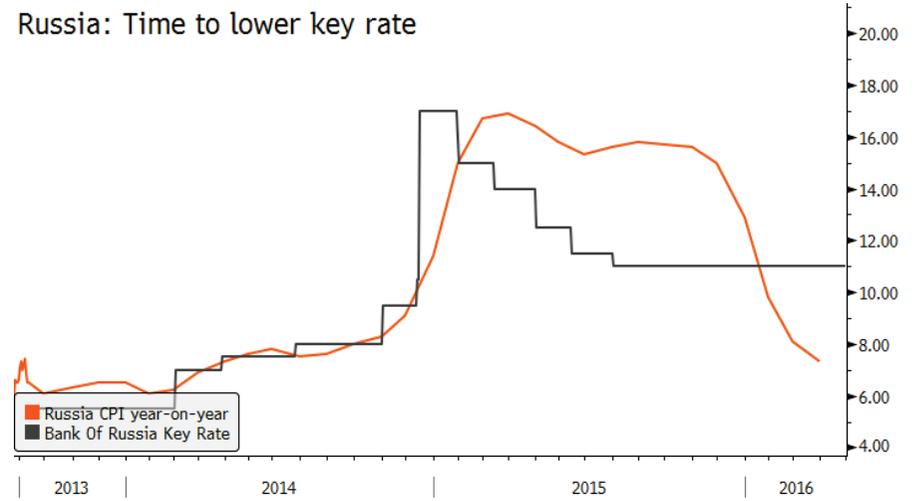
لا زلنا نرى بأن التحليق المستمر للروبل الروسي أمر مثير للقلق في المدى المتوسط حيث أن الصادرات من المحتمل أن تعاني أكثر. الأداء القوي للعملة يقابله تأثيرات إيجابية لارتفاع النفط. نتيجة لذلك، فوت البنك المركزي الروسي فرصة إضعاف الروبل، في اجتماعه الأخير يوم الجمعة ٢٩ أبريل/ من خلال تخفيض سعر الفائدة الرئيسية الخاصة به إلى ٥.٥% إذ لدينا اعتقاد راسخ بأن المستويات الحالية للروبل تمثل فرصة لإعادة السياسة النقدية إلى مستوياتها الطبيعية. التأثير السلبي على التضخم، في أي حال من الأحوال، سيكون مقابله أداء أكثر قوة للعملة وارتفاع في أسعار النفط.

هناك مراقبة عن كثب لمستوى التضخم في يهبط بسرعة. تراجعت البيانات إلى ما يقارب ٧% على أساس سنوي، وهذا المستوى لا يزال مرتفعاً للغاية. مع ذلك، هناك شح في الأصول المرتفعة العوائد في العالم اليوم. لذلك يتهافت المستثمرون على روسيا. ومن المؤكد أن الاستمرار بسعر فائدة رئيسية بواقع خانتين لن يساهم في تحسن الوضع. الاستثمارات الطويلة الأجل هي التي تتحمل العبء الأكبر لهذا السعر للفائدة والعلاوات المطلوبة لأي استثمار لكي تكون مربحة، بالمحصلة مرتفعة للغاية.

لا تزال توقعاتنا بشأن زوج الدولار الأمريكي مقابل الروبل الروسي (USDRU) هبوطية. سيدفع الدولار الأمريكي الزوج نحو مزيد من الهبوط حيث أن الموقف المتشائم الحذر للاحتياطي الفدرالي يكشف النقاب عن حقيقة الصعوبات والتحديات الأساسية التي يواجهها الاقتصاد الأمريكي. المستوى المستهدف لسعر الدولار في ٣ أشهر بالنسبة لنا هو ٦٠ روبل روسي.



Russia: Time to lower key rate



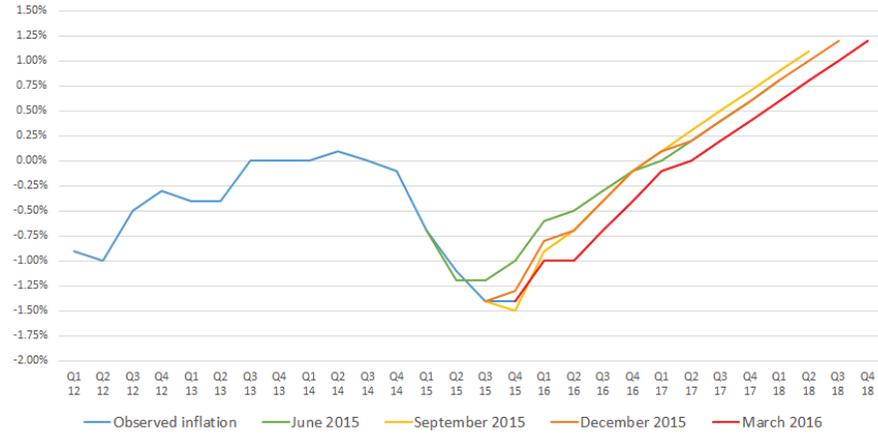
اقتصاديات

الاقتصادي السويسري يستقر

تراجع مقياس مؤشر المعهد السويسري لدراسات الوضع الاقتصادي (KOF) بشكل طفيف في ابريل حيث سجل قراءة عند ١٠٢.٧ أعلى من متوسط التوقعات عند ١٠٢.٥ ولكنها أقل من قراءة الشهر السابقة التي جرى تعديلها صعوداً بواقع ١٠٢.٨. يشير التقرير إلى أن سويسرا تمكنت من التكيف بشكل جيد نسبياً في الربع الأول من السنة حيث بقي المقياس فوق متوسطه في المدى الطويل. مع ذلك، لا تزال البلاد في وضع صعب حيث أن شركاء التصدير الرئيسيين أقل حرصاً على استيراد المنتجات السويسرية. في واقع الأمر، ما زال الطلب العالمي الضعيف وقوة الدولار الأمريكي يلحقان الضرر ويؤثران سلباً على صادرات البلاد ولا سيما صناعة الساعات.

هبطت صادرات الساعات السويسرية بنسبة ٨.٩% في ربيع السنة الأول (-١٦% في مارس وحده!). انهار الطلب على الساعات السويسرية في شهر مارس بسبب انخفاض في الطلب لدى معظم الشركاء التجاريين الرئيسيين تقريباً. هبط الطلب من هونغ كونغ بنسبة ٣٧.٧% على أساس سنوي في مارس، وتراجع الطلب من الولايات المتحدة بواقع ٣٢.٩% على أساس سنوي، في حين أن إقبال الصينيين على الساعات السويسرية قد تراجع بنسبة ١٣.٧% على أساس سنوي. بوجه عام، خففت مرونة القطاع الصناعي من حدة الضرر حيث تراجعت الصادرات الفعلية الإجمالية بنسبة ١.١% على أساس سنوي في مارس مقارنة بالزيادة المعدلة هبوطاً بواقع ٢.١% على أساس شهري في فبراير.

SNB to delay further the rise of inflation in positive territory



بوجه عام، نحن نتوقع تأخراً في انتعاش الاقتصاد السويسري حيث من المتوقع أن تسجل كبرى الدول الاقتصادية في العالم نمواً بوتيرة أكثر بطئاً من المتوقع، وهذا من شأنه أن يحافظ على إقبال المستثمرين على أصول الملاذ الآمن مثل الفرنك السويسري. بالنسبة لسويسرا، هذا من شأنه أن يُترجم إلى فترة أطول من مستوى التضخم المنخفض، ونحن لا نتوقع أن يتحرك التضخم إلى منطقة إيجابية قبل النصف الثاني من عام ٢٠١٧. في اجتماعه في مارس، توقع البنك الوطني السويسري (SNB) أن يصل التضخم إلى ٠.١% في الربع الأول من ٢٠١٧.

واصل زوج اليورو مقابل الفرنك السويسري (EUR/CHF) يوم الجمعة من الأسبوع الماضي الهبوط بعد أن وصل إلى ١.١٠ يوم الأربعاء حيث هرب المستثمرون من الأصول الأكثر مخاطرة إلى الملاذ الآمن للذهب والفرنك السويسري.



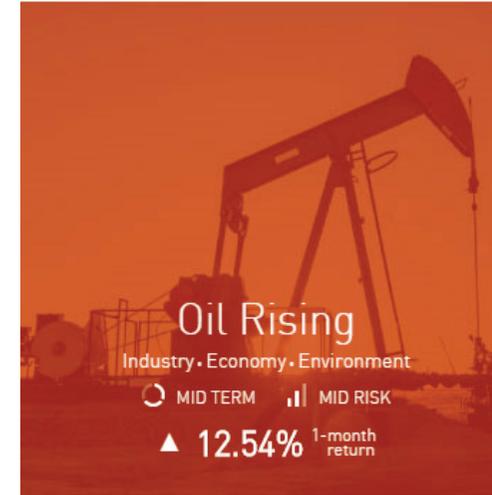
مواضيع وأفكار رئيسية للتداول

النفط يرتفع

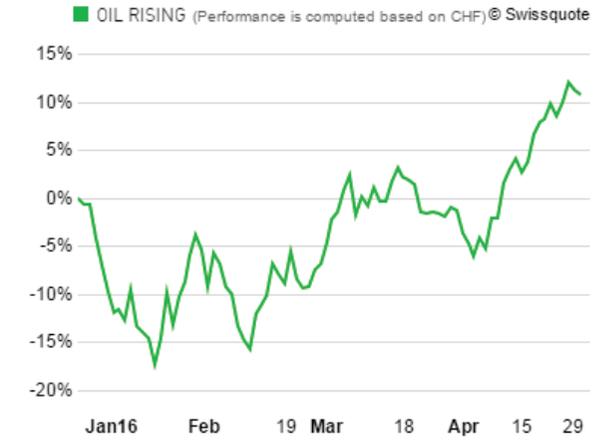
إذا كنت تفكر بنفس طريقتنا، فإنك على الأرجح ترى أن سعر النفط عند ٣٠ دولار أمريكي من المستبعد أن يكون مستداماً. التوقعات بارتفاع أسعار النفط من شأنها أن تقدم فرصاً ممتازة في أسواق الأسهم. لا تزال تخمة العرض التي أودت بأسعار النفط من ١٠٠ دولار أمريكي إلى ٣٠ دولار أمريكي للبرميل، أمراً واقعاً. مع ذلك، بدأت التغييرات الأساسية تحدث الآن وتتمثل في زيادة احتمالية ارتفاع النفط.

بداية، وعلى الرغم من الضعف العالمي، شهد الطلب نمواً مستمراً (رغم أنه لم يتفوق على النمو في العرض). ثانياً، هناك انخفاض مستمر في الإنتاج حيث تم إغلاق آبار النفط غير المرهبة وعرضت مجموعة أوبيك أخيراً مؤشرات على وجود تنسيق لتخفيض نسبة العرض الزائد. أخيراً، كانت أسعار النفط مقاومة للوقائع الجغرافية السياسية، ولكن وبما أن ٨٠% من إنتاج النفط يأتي من دول تعيش صراعات عسكرية فاعلة، لن يستغرق الأمر كثيراً حتى يشكل ذلك تهديداً على الإمدادات الرئيسية.

نحن نتوقع بأن أسعار النفط قد وصلت إلى أدنى مستوياتها وبدأت بالتحسن. مع زيادة أسعار النفط، فإن توقعات الأرباح وهوامش الأرباح لأسهم شركات النفط التي تضررت كثيراً من شأنها أن تتحسن بسرعة. لقد قمنا بطرح هذا الموضوع لانتهاز فرصة الأسهم في ظل الزيادة المستمرة لأسعار النفط.



Since inception	▲ 10.76%
1-month return	12.54%
Return day	-0.39%
Est. dividend yield	0.65%
Inception date	01/01/16



+

إخلاء مسؤولية عن المخاطر

سوف يقدم البحث أو يطور أو يوقف التغطية بقرار فردي ومطلق من مكتب الإستراتيجية في بنك سويسكوت. التحليلات الواردة في هذه الوثيقة قائمة على عدد هائل من الافتراضات. الافتراضات المختلفة من الممكن أن تؤدي إلى نتائج مختلفة بشكل ملموس. يمكن أن يتفاعل المحلل (المحللون) المسؤولون عن تحضير هذا التقرير مع الموظفين في مكتب التداول، وموظفي قسم المبيعات وأي دوائر أخرى وذلك بغرض جمع ومزامنة وتفسير معلومات السوق. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً بتحديث أو مواكبة المعلومات الواردة في هذه الوثيقة ولن يكون مسؤولاً عن أي نتيجة أو ربح أو خسارة بناء على هذه المعلومات، كلياً أو جزئياً.

يحظر بنك سويسكوت على وجه الخصوص إعادة توزيع هذه المادة كلياً أو جزئياً دون الحصول على إذن خطي مسبق من بنك سويسكوت، ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية أياً كان نوعها حول أفعال وتصرفات الأطراف الثالثة في هذا الشأن. © بنك سويسكوت 2014. جميع الحقوق محفوظة.

في حين أنه تم بذل كل جهد ممكن لضمان أن البيانات المتداولة والمستخدمة في البحث وراء هذه الوثيقة موثوقة، ليس هناك ما يضمن صحتها ولن يقبل بنك سويسكوت والشركات التابعة له تحمل أي مسؤولية من أي نوع فيما يتعلق بأي أخطاء أو سهو، أو فيما يتعلق بدقة أو اكتمال أو موثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة. لا تمثل هذه الوثيقة أي توصية لبيع و/ أو شراء أي منتجات مالية ولا تعتبر التماساً و/ أو عرضاً للدخول في أي تعاملات. تعتبر هذه الوثيقة جزءاً من بحث اقتصادي وليس الغرض منها أن تشكل أي نصيحة استثمارية، أو التماس للتعامل بالأوراق المالية أو أي نوع آخر من الاستثمارات.

على الرغم من أن كل استثمار يتضمن درجة من المخاطرة إلى حد ما، إلا أن خطورة خسارة التداول في عقود صرف العملات الأجنبية يمكن أن تكون كبيرة. وبناء عليه إذا كنت مهتماً بالتداول في هذا السوق، يجب أن تكون واعياً ومدركاً للمخاطرة المتعلقة بهذا المنتج لكي تتمكن من اتخاذ القرار المستنير والصائب قبل الاستثمار. ينبغي عدم تفسير المادة المعروضة في هذه الوثيقة على أنها نصيحة أو إستراتيجية تداول. يبذل بنك سويسكوت جهوداً كبيرة لاستخدام معلومات موثوقة وواسعة، ولكننا لا نقدم أي تعهد على دقتها أو اكتمالها. إضافة إلى ذلك، لن يكون علينا أي التزام للإبلاغكم عندما تتغير الآراء أو البيانات في هذه المادة. أي أسعار واردة في هذا التقرير مدرجة لأغراض المعلومات فقط ولا تمثل أي عمليات تقييم أو ضمانات فردية أو أي أدوات مالية.

هذا التقرير خاضع للتوزيع فقط تحت ظروف معينة وفقاً لما يسمح به القانون المعمول به. لا شيء في هذا التقرير يمثل أو يشكل تعهداً بأن أي إستراتيجية استثمار أو توصية واردة في هذه الوثيقة مناسبة أو ملائمة للظروف الفردية الخاصة بالمتلقي أو تشكل خلاف ذلك توصية شخصية. هذه الوثيقة منشورة فقط وحصراً لأغراض المعلومات، ولا تشكل أي إعلان ولا ينبغي تفسيرها على أنها التماس أو عرض للشراء أو البيع لأي أوراق مالية أو أدوات مالية ذات صلة في أي ولاية قضائية. ليس هناك أي تعهد أو كفالة سواء صراحة أو ضمناً، واردة فيما يتعلق بدقة وكثافة وموثوقية المعلومات الواردة في هذه الوثيقة، باستثناء المعلومات المتعلقة ببنك سويسكوت، والشركات التابعة له والشركات الفرعية، كما أنها ليست بغرض أو يقصد أن تكون بياناً أو ملخصاً كاملاً للأوراق المالية أو الأسواق أو التطورات المشار إليها في هذه التقرير. لا يضمن بنك سويسكوت حصول المستثمرين على أرباح، كما أنه لا يضمن مشاركة المستثمرين أي أرباح استثمارية ولا يقبل بنك سويسكوت تحمل أي مسؤولية عن أي خسائر استثمارية. تنطوي الاستثمارات على مخاطر ويتعين على المستثمرين توخي الحذر في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية. لا ينبغي النظر إلى هذا التقرير من قبل المتلقين كبديل عن ممارسة القرارات الخاصة بهم. أي آراء واردة في هذا التقرير هي لأغراض المعلومات فقط وهي خاضعة للتغير والتعديل دون إشعار ويمكن أن تختلف أو تكون مخالفة للآراء المعرب عنها بواسطة أي مجالات أو مجموعات اقتصادية أخرى لبنك سويسكوت وذلك نظراً إلى استخدام معايير وافتراضات مختلفة. لن يكون بنك سويسكوت ملزماً أو مسؤولاً عن أي صفقة أو نتيجة أو مريح أو خسارة بناء على هذا التقرير، كلياً أو جزئياً.